

14 أيلول/سبتمبر 2015

تونس: يجب تعديل مشروع القانون المتعلق بالمجلس الأعلى للقضاء لضمان امتثاله للمعايير الدولية

في ورقة موقف نشرتها اللجنة الدولية للحقوقيين اليوم، دعت اللجنة أعضاء مجلس نواب الشعب إلى تعديل مشروع القانون المتعلق بالمجلس الأعلى للقضاء وذلك بهدف ضمان امتثاله الكامل للمعايير الدولية لاستقلال القضاء.

إن مشروع القانون من شأنه تعزيز استقلال القضاء، لا سيما من خلال إنهاء سيطرة السلطة التنفيذية على المجلس الأعلى للقضاء، وذلك عن طريق ضمان أن تشكل أغلبية المجلس من قضاة منتخبين من نظرائهم، وأن يكون المجلس الأعلى للقضاء هو الجهة الوحيدة المختصة بتدبير المسار المهني للقضاة.

ومع ذلك، فإن اللجنة الدولية للحقوقيين قلقة من أن مشروع القانون لا يتوافق مع المعايير الدولية في بعض جوانبه الأساسية. وعلى وجه الخصوص، فإن مشروع القانون لا ينص على تدابير محددة وملموسة لضمان مشاركة وتمثيل المرأة بشكل كامل ومتساوي في المجلس الأعلى للقضاء وفي القضاء ككل، كما لا يكفل مشروع القانون التشاور مع المجلس الأعلى للقضاء ومشاركته في إعداد وتنفيذ ميزانية القضاء، وكذلك تخصيص وإتاحة الموارد المالية الكافية لكل من المجلس الأعلى للقضاء والقضاء عامة.

وصرح سعيد بنعربية، مدير برنامج الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في اللجنة الدولية للحقوقيين بأنه: "على مجلس نواب الشعب تعديل مشروع القانون ليضمن أن يكون المجلس الأعلى للقضاء مستقلاً بشكل فعلي، وتعددياً وممثلاً لكلا الجنسين بشكل عادل، وأن يتم توسيع صلاحياته لتشمل مشاركته في إعداد وتنفيذ ميزانية القضاء ككل، وليس فقط ميزانية المجلس الأعلى للقضاء".

إن اللجنة الدولية للحقوقيين قلقة أيضاً من أنه بينما ينص مشروع القانون على ضمانات معززة لتدبير المجلس للمسار المهني للقضاة، إلا أن النصوص المتعلقة بالأمن الوظيفي للقضاة، ونقلهم، وجوانب معينة متعلقة بالنظام التأديبي، لا تتماشى تماماً مع المعايير الدولية.

وختم بنعربية: "يجب تعديل مشروع القانون بهدف ضمان ألا يكون القضاة عرضة للإيقاف أو للعزل إلا لدواعي عدم القدرة أو دواعي السلوك التي تجعلهم غير لائقين لأداء مهامهم، وضمان الحصول على موافقة القاضي، في جميع الظروف، في حال نقله إلى محكمة أو دائرة أخرى، وأن تكون الإجراءات التأديبية ضد القضاة عادلة ومحددة وفقاً لمعايير السلوك القضائي المعمول بها".

للاستعلام :

تيو بوتروش، المستشار القانوني في برنامج الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في اللجنة الدولية للحقوقيين،

هاتف: +96 170 888 961

البريد الإلكتروني: theo.boutruche@icj.org